

الكشف عن حملة هجوم ممنهجة وممولة ضد دولة الكويت
ومؤسسة الموائى الكويتية في الولايات المتحدة الأمريكية

كشفت ملف عام جديد قدمه المستشار القانوني لشركة كي جي ال للاستثمار (KGL Investment KSCC) بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA) الصادر عن وزارة العدل الأمريكية عن استراتيجية العلاقات العامة العدوانية التي تتبعها مكتب المحاماة Crowell and Moring نيابة عن المديرين التنفيذيين السابقين لشركة KGL، اللذان تم اتهامها والحكم عليهما بتهمة الاختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة، واللذان لا يزالان يواجهان محاكمة جنائية مستمرة في الكويت.

وقامت شركة المحاماة Crowell and Moring بتوظيف Marathon Strategies LLC، وهي شركة علاقات عامة في الولايات المتحدة، مع تكليف صريح "لإثارة تساؤلات حول ما إذا كانت الكويت مكاناً آمناً للاستثمار" ونشره في الولايات المتحدة وغيرها من وسائل الإعلام وكذلك "الإجراءات غير المبررة من قبل دولة الكويت، بما في ذلك مؤسسة الموائى الكويتية، ضد شركة KGL والمسؤولين التنفيذيين فيها و/أو مساهمها." كما تم توظيف شركة Marathon Strategies أيضاً للضغط على مسؤولي الدولة وصياغة "رسائل إلى المشرعين".

ومن ناحية أخرى تظل الحقائق الثابتة ان محاكم الكويت قضت في العديد من الاحكام التي أصبح البعض منها نهائيا واجب النفاذ والتي يتضح منها ان المال العام المملوك ليس فقط لمؤسسه الموائى بل لجموع الشعب الكويتي كان ضحية الافعال غير المسنولة وغير المشروعة التي ارتكبتها المسؤولين التنفيذيون في شركه كي جي ال ومن امثله هذه الاحكام القضائية التي صدرت في إطار حماية المال العام.

□ الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقمي ٢٣؛١١ لسنة ٢٠١٧ اداري بأخلاء كي جي ال للمناولة من مساحه مليون متر مربع بمنطقة ميناء عبدالله بعد ثبوت اغتصابها لهذه المساحة لسنوات طويله ودون سداد اي مقابل لانتفاعها وقد حاولت الشركة تعطيل الفصل في القضية علي مدي اكثر من عامين بتقديم العديد من طلبات رد قضاها بلغت عددها اربع طلبات تم رفضهم جميعا من دائرة طلبات رد القضاة بمحكمة الاستئناف كما تقدمت مؤسسه الموائى بشأن الارض المذكورة ببلاغ الي نيابة الاموال العامة قيد برقم ٥ لسنة ٢٠١٦ لشبهه الاستيلاء علي الارض المذكورة واعاقه تسيير مرفق عام واعاقه الخطة الاستراتيجية لمؤسسه الموائى الصادر بها قرار مجلس الوزراء الموقر كما اخذت المؤسسة وزاره التجارة والصناعة وهيئه اسواق المال لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد كي جي ال لوجستيك وكي جي ال للمناولة لأدراجهما الارض المذكورة ضمن اصولهما علي خلاف

الحقيقة الامر الذي من شأنه تضليل المساهمين في الشركتين وكذا المتعاملين في سوق المال وهو ما يشكل جريمة جنائية .

□ الحكم النهائي الصادر في الدعوي رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٥ اداري بأخلاء رابطه الكويت والخليج للنقل من مساحة مائتي وسبعون ألف متر بالمنطقة التخزينية العاشرة بميناء الدوحة والذي لم تتمكن المؤسسة من تنفيذه بصوره كامله حتى تاريخه بسبب تعمد الشركة المذكورة عرقله تنفيذه عن طريق بعض الشركات التابعة لها.

□ الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٠١٨ اداري بتأييد القرار رقم ٦٥٧ لسنة ٢٠١٧ الصادر من مدير عام المؤسسة بأدراج شركات كي جي ال بالقائمة السوداء ومنع التعامل معها في مختلف الأنشطة والمجالات لما تثبت في حقها من اعتداءات على المال العام بموجب تقارير ديوان المحاسبة ولجنه حماية المال العام بمجلس الامه.

□ الحكم الصادر في الدعوي رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١٧ اداري بأخلاء كي جي ال من الارض الكائنة بالمنطقة التخزينية السابعة والزامها بمقابل انتفاعها.

□ الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٤٧٢ لسنة ٢٠١٨ مستعجل الذي مكن المؤسسة من استعادته العديد من المواقع بميناء الشعبية.

□ الحكم الصادر في الجناية رقم ١٩٤٢ لسنة ٢٠١٥ نيابة الاموال العامة الذي اثبت استيلاءهم مع اخرين على واحد وعشرون مليون دينار علما بأن هذا الحكم أبطل من محكمه الاستئناف لسبب غير متعلق بفعل الاستيلاء الثابت بادله دامغه وانما أبطل بمقوله ان دفاع المتهمين لم يتمكن من المرافعة.

فضلا عما تقدم فإن هناك جناية متداوله امام محكمه الجنايات برقم ١٤٩٦ لسنة ٢٠١٢ نيابة الاموال العامة بشأن استيلاء كي جي ال للاستثمار على اموال صندوق الموائى الذي تشارك فيه مؤسسه الموائى بمبلغ خمسه وثمانون مليون دولار امريكي. كما تقدمت المؤسسة بالعديد من البلاغات للنائب العام ضد القائمين على صندوق الموائى لقيامهم بالعديد من الجرائم المالية التي جاءت في مجملها ضد مصالح المساهمين ومن ذلك:

▪ تضارب المصالح عندما تم تعيين ماريا لازاريفا مديرة للصندوق وهي التي تشغل في نفس الوقت وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كي جي ال للاستثمار (مؤسس صندوق الموائى).

▪ التلاعب في البيانات المالية لصندوق الموائى من قبل مديرة الصندوق ماريا لازاريفا وبما يتوافق مع مصالحها وسعيد دشتي ومن ذلك:

• إقرار مديرة الصندوق ماريا لازاريفا امام النيابة العامة عدم استكمال مؤسس الصندوق شركة كي جي ال للاستثمار سداد حصتا في راس مال

الصندوق وبما يتعارض مع ما هو ثابت في البيانات المالية للصندوق منذ التأسيس في العام 2007 وحتى السنة المالية 2016، التي تم التأكيد فيها على سداد شركة كي جي ال للاستثمار كامل حصتها في صندوق الموائى منذ التأسيس.

- تحويل ملكية استثمارات الصندوق الى الشركات المملوكة لشريكها سعيد دشتي قبل انتهاء اجل الصندوق في العام 2014 ومن تلك الاستثمارات (GGDC و GO 2)، ليتم بيعهم بمبلغ 1,100,000,000 دولار امريكي دون علم ومعرفة باقي المساهمين.

- منحت مديرة صندوق الموائى الاستثماري ماريا لازاريفا في العام 2007 قرض بمبلغ 20,600,000 دولار امريكي لإحدى الشركات التابعة لهم وهي كي جي ال الدولية للموائى والتخزين، بمعدل فائدة بسيطة سنويا تعادل 28%، الا ان مديرة الصندوق وبتصرف فردي ودون الرجوع لمساهمي الصندوق قامت في العام 2014 وقبل انتهاء اجل الصندوق بشطب القرض وكافة الفوائد المقررة عليه باعتباره ديون معدومة.

- منحت مديرة الصندوق ماريا لازاريفا تسهيلات بنكية لاحدى الشركات المملوكة لشريكها سعيد دشتي في المملكة الأردنية — الشركة الموحدة - بمبلغ 900,000 دولار امريكي

وجاءت تصرفات مديرة صندوق الموائى بقصد الاستيلاء على الاموال العامة وحرمان مؤسسه الموائى. وباقي المساهمين في الصندوق من مستحقاتهم ويبلغ المال العام الممثل لرأسمال الصندوق الفعلي 74% من اصوله، باعتبار ان شركة كي جي ال للاستثمار لم تلتزم بسداد حصتها البالغة 20,000,000 في راس مال الصندوق باعتراف رسمي موثق لدى نيابة الاموال العامة، كما أيضا ثابت في حساب صندوق الموائى البنكي.

وبعد أن تكشف جرائم القائمين على الصندوق من قبل حماة المال العام، وضاق عليهم الخناق، جاءت الخطوة الأخيرة والاحدث لمحامو KGL تعيين شركة Marathon Strategies للإساءة للقضاء وتخريب مسار العدالة في الكويت، فمنذ بداية عام 2019، أكدت التقارير المقدمة بموجب القانون الامريكي للكشف عن جماعات الضغط (LDA) أنه تم إنفاق 3.5 مليون دولار امريكي في حملة ضغط دولية وعلاقات عامة ذات رواتب عالية، وشاركت شخصيات عالمية من أجل مهاجمة استقلال ونزاهة القضاء الكويتي وقضاها والمدعين العامين الكويتيين.

علاوة على ذلك، قدمت شركة المحاماة Crowell and Moring شكاوى ضد الكويت لدى الأمم المتحدة، بدعوى حدوث انتهاكات للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك لدى مركز التحكيم التابع لـ UNCITRAL.

كما قامت شركة KGL ومستشاريها باستخدام خدمات السيئاتور روجر ويكر وعضوي الكونغرس مادلين دين وستيف شابوت للتهديد في وسائل الإعلام بأن عددًا من كبار المسؤولين الرسميين الكويتيين بما فيهم سعادة النائب العام الكويتي والشيخ يوسف عبدالله الصباح مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية سوف يخضعون لعقوبات جنائية بموجب قانون ماغنيتسكي الأمريكي.

ومع ذلك، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية معالي الشيخ صباح الخالد الصباح في 23 يوليو أنه لم يتم استلام أي شكوى رسمية ضد الحكومة أو أي من مواطنيها تم تقديمها أمام الكونغرس الأمريكي، كما أكد علي ذلك 3 مكاتب محاماة أمريكية وهم مكتب Gill Law Firm و مكتب Muchmore & Associates ومكتب Venable LLP ان ليس علي الكويت ولا مواطنيها شكاوي في الكونغرس ، علما بأن محاولة زج عدد (6) اسماء من كبار المسؤولين الرسميين الكويتيين لتنفيذ قانون Magnitsky Act لا ينطبق بكل الاحوال علي قضية تتعلق بشركات كويتية ومسئوليها الكويتيين والأجانب المتهمين بجرائم متعددة ومنها سرقة المال العام والاستيلاء علي اراضي الدولة.

وتعتبر هجمات شركة KGL ضد دولة الكويت وخاصة بالنظر الي ان بعض ممثلي هذه الشركة يحملون الجنسية الكويتية فإن ذلك يشكل جرائم جنائية من نوعية الخيانة العظمي والأخلال بالأمن الوطني الكويتي من جهة الخارج مما يتطلب الامر التصدي لهذه الهجمات من الجهات المعنية والأمنية في الدولة.

ومما يذكر ان شركة KGL قامت بإدارة صندوق The Port Fund من خلال شركة تابعة مملوكة لها بالكامل. وقد ساهمت اثنتان من الهيئات الحكومية الكويتية، وهما المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموانئ الكويتية، بأكثر من 74% في المائة من إجمالي رأس مال صندوق الموانئ المسدد فعلياً، وهو 168 مليون دولار أمريكي. وبصفتهم وكيل الاكتتاب في للصندوق ومستثمر مزعوم فيه، كسبت شركة KGL عشرات الملايين من الدولارات من الرسوم الإدارية وأرباح الأسهم بالرغم من عدم التزامهم بسداد حصتهم في رأس مال الصندوق. ويبدو الآن أن عائدات جرائم الاختلاس من الصندوق يتم إساءة استخدامها ضد الحكومة الكويتية ومؤسساتها والمواطنين الكويتيين.

ولتغطيه هذه الافعال المشينة التي تمثل صورته صارخه لإهدار ونهب المال العام يحاول بعض المسؤولين التنفيذيون في كي جي ال السعي لدي ممن يعملون لمصلحه دول اجنبيه عن طريق حملات دعائية مدفوعة الاجر من المال العام الكويتي الاضرار بمركز الكويت الاقتصادي والسياسي مما دفع البعض من هؤلاء المأجورين الي التهديد غير المشروع لتطبيق ما يسمى بقانون ماجستكي المتعلق اساسا بانتهاكات حقوق الانسان علي بعض المسؤولين الحكوميين لمجرد انهم قاموا بواجبهم الوطني في الكشف

والتحقيق في جرائم نهب المال العام الكويتي وبدلاً من محاسبته من انتهكوا حرمة المال العام يريدون محاسبته حماه المال العام مما حدا بمؤسسه الموائى الى مخاطبه وزاره الخارجية لاتخاذ شئونها تجاه هذه الابواق المأجورة التي تنادي بتطبيق قانون غير منطبق بقصد ارهاب من يتصدى لمجرمي المال العام.

ونشير اخيرا ان دوله الكويت من طلائع الدول التي تطبق مبدا سيادة القانون وان محاكمه المتورطين بنهب المال العام تتم من خلال قضاء مستقل ونزيه لا يخضع لاي ضغط محلي او دولي وانما يخضع فقط لحكم القانون ولا تمنعه رغبه او رهبه في الانتصار للعدالة.